دراسة كلية و جزئية للضريبة على الاستيراد و آثارها على التنمية الاقتصادية

أ. يوسفات علي
أستاذ مساعد، جامعة أدرار.

المقدمة:

تعد الضريبة على الاستيراد (التعريفة الجمركية) من أهم الموارد المالية للخزينة العمومية لدول النامية، في ظل عدم وجود صناعات قادرة على خلق قيمة مضافة ، و تحقق التنمية الشاملة و المستدامة، و تنبع أهمية هذه الضريبة من كونها أداة من أدوات التنمية الاقتصادية و إدارتها بشكل فعال (رفقة مجموعة من الشروط الأخرى) تؤدي إلى بناء قاعدة صناعية، تؤمن لدولة موارد جديدة عن طريق الصادرات، و تساعد على استيعاب عمالة الوطنية، والتأسيس لموطء قدم في الاقتصاد العالمي.

و يمكن معالجة هذا الموضوع من خلال الاشكالية التالية:

ما هي الضريبة على الاستيراد أو التعريفة الجمركية (من المنظور الكلي و الجزئي)، و ماهي آثار الاقتصادية المترتبة عنها ؟.

هدف البحث:

1- التعريف بالضريبة على الاستيراد.
2- دراستها من المنظور الكلي و الجزئي.
3- معرفة آثارها الاقتصادية على التنمية.

حدود البحث:

البحث هو عبارة عن دراسة نظرية للضربية على الاستيراد (التعريفة الجمركية) و آثارها على التنمية الاقتصادية ، من منظور أنصار الحماية، كما أن البحث لا يُعنى باتفاقية الجات (GATT)، أو اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (OMC) و اللتان تهدفان إلى حرية التجارة و إزالة كل معوقاتها ، و التي من أبرزها التعريفة الجمركية.

أولاً: ماهية الضريبة على الاستيراد (التعريفة الجمركية).

1- تعريف الضريبة على الاستيراد (التعريفة الجمركية):

تفرض الدول الضرائب على المستوردات من السلع و الخدمات، كما تفرضها على الصادرات، لكن الضرائب على المستوردات هي الأهم من حيث التطبيق ، لأنها تعالج قيام التجارة الحرة بصورة مباشرة.

2- أنواع الضرائب على الاستيراد :

أ- الضريبة النسبية أو ضريبة على القيمة المضافة: و هي نسبة مئوية ثابتة من السعر تُفرض على قيمة السلعة المستوردة و تتصف هذه الضريبة بما يلى:

- لا توفر هذه الضريبة حماية للايرادات الحكومية في حال انخفاض أسعار السلع المستوردة ، بسبب انخفاض قيمة الايراد الضريبي المفروض على قيمة السلع المستوردة.

- صعوبة إدارتها بسبب الحاجة إلى تقييم السلعة المستوردة ، وكذلك إمكانية تلاعب المستورد بقيمة فاتورة الاستيراد ، بالإنفاق مع مصدر السلعة.
- يحتاج هذا النوع من الضريبة إلى موظفين مؤهلين، يتميزون بالقدرة على تقييم السلع المستوردة، و ذلك بسبب إمكانية حدوث الأخطاء في إحتساب الضريبة المفروضة على السلع، و كذلك قد يؤدي جهل الموظف إلى إغفال بعض أجزاء السلع التي تدخل في نسبة إحتساب الضريبة، و يمكن أن يكون هناك أخطاء بسبب تلاعب موظفي الجمارك أنفسهم.

ب – ضريبة الاستيراد النوعية: و سميت بذلك لأنها تعتمد على نوع السلعة المفروض عليها الضريبة و تفرض هذه الضريبة على شكل مقدار ثابت و محدد من النقود على كل وحدة مستوردة من السلعة ؛ و يتصف هذا النوع من الضريبة بمايلى:
- سهولة ادارتها لعدم الحاجة لتقييم السلعة المستوردة، لأنها تفرض على وحدات السلعة و ليس على قيمتها.
- توفر حماية لإيرادات الضريبية، في حال انخفاض أسعار السلع المستوردة، لأنها تتجاهل القيمة للسلع المستوردة و تركز على الكمية منها.
- لا تحتاج إلى تقييم السلع المستوردة، و هي بذلك لا تحتاج إلى موظفين مؤهلين.

جـ - الضريبة المركبة على المستوردات : و هي الضريبة التي تجمع بين الضريبة النسبية و الضريبة النوعية المفروضة على نفس السلعة، حيث تفرض كنسبة مئوية على القيمة الاجمالية للسلعة المستوردة، بالإضافة إلى مقدار محدد لكل وحدة مستوردة من نفس السلعة؛ و يتصف هذا النوع من الضريبة بشموله لصفات الضريبة النوعية و ضريبة القيمة المضافة.

ثانياً: الدراسة الكلية و الجزئية للضربية على الاستيراد.

1- الدراسة الكلية : يمكن تحليل بسهولة آثار الضريبة على الاستيراد من المنظور الجزئية من خلال منحنيات **"منحنيات العرض الدولي "** و تسمى كذلك منحنيات الطلب المتبادل و تعرف على توضح الكمية من السلعة التي تكون دولة معينة مستعدة لعرضها و تصديرها في مقابل ما تقوم باستيراد و طلبه من كميات من سلعة أخرى ، من الممكن القول بطريقة أخرى أن منحنى الطلب المتبادل لدولة ما إنما يوضح استعداد الدولة لاستيراد و تصدير سلعة معينة عند أسعار نسبية مختلفة.

يمكن تحليل تأثير ضريبة الاستيراد من خلال هذه المنحنيات على النحو التالي:

1- في حالة حرية التجارة:

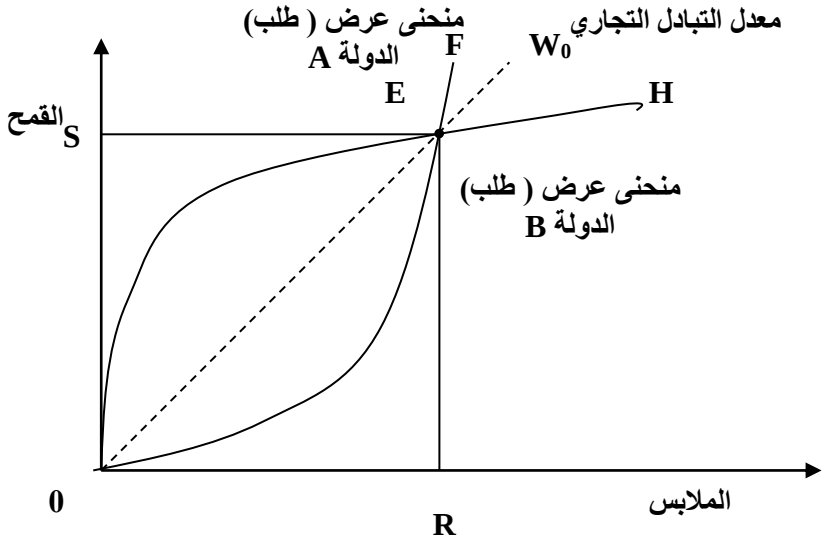

شروط التبادل التجاري قبل ضريبة الاستيراد

نفرض أن في ظل التجارة الحرة أن منحنيا التبادل لدولة A و الدولة B يتقاطعا عند النقطة E فنحصل على نقطة توازن ، و التي يتم خلالها تبادل 60 وحدة من القمح مقابل 60 وحدة من الملابس.

2- في حالة تطبيق الضريبة:

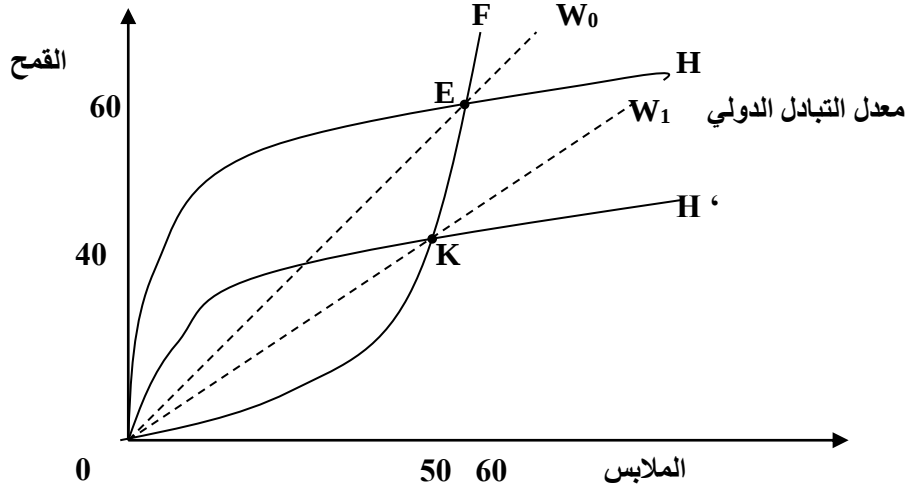

نفرض الدولة B تعريفة جمركية بنسبة 100 % على وارداتها من القمح، فان منحنى التبادل لدولة B يدور إلى أسفل من H إلى H ' و الذي هو في كل النقاط بعيداً عن محور القمح ضعف ما يبتعد منحنى التبادل لدولة B ، و هذا يحدث لأنه مع تعريفة 100 % على الورادات من القمح، رغم تحسن شروط التجارة لدولة B إلا أن حجم التجارة ينخفض إلى 40 وحدة من القمح مقابل 50 وحدة من القماش ، لذا فإن تعادل الأثر الايجابي على رفاهية الدولة B الناجم عن الشرط الأحسن للتجارة من الأثر السلبي الناجم عن تخفيض حجم التجارة، فإن الدولة B سوف تكون أيضاً أعظم.

انطلاقا من وضع التجارة الحرة، و مع فرض الدولة B لتعريفة جمركية أعلى ، فإن الرفاهية الدولة B سوف تزيد إلى النقطة التعريفة الجمركية المثلى(التعريفة تقييد الواردات إلى الحد الذي تكون فيه منفعة الوحدة الأخيرة للسلعة المستوردة مساوية لتكلفتها بالنسبة للمجتمع ككل) و بعدها تنخفض ، و إن وضع الدولة B يكون على حساب الدولةA ، فإن من المرجح أن ترد الدولة A بفرض تعريفة الجمركية على وارداتها من الدولة B .

2- الدراسة الجزئية:

يمكن تحليل بسهولة آثار الضريبة على الاستيراد من المنظور الجزئية من خلال منحنيات **" العرض و الطلب "**، و تكون الدراسة على دولة واحدة **.**

1- في حالة حرية التجارة:

نفرض أن S_c , D_c هو عرض و طلب الدولة A من الملابس

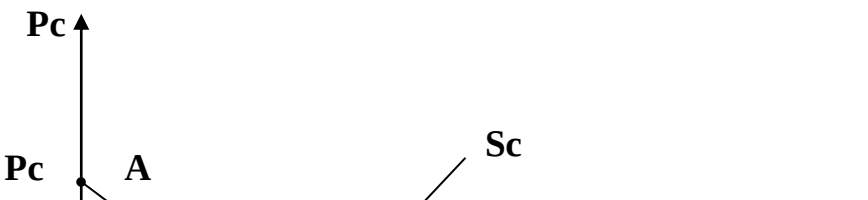

تمثل 10 وحدة من الملابس الانتاج المحلي ، أما 70 وحدة فتمثل احتياج الدولة A ، والذي عبارة عن 10 وحدات المنتجة محليا + 60 وحدة مستوردة، وهذا عند سعر 1 وحدة نقدية ، و هذا في حالة التجارة الحرة.

2- في حالة تطبيق الضريبة:

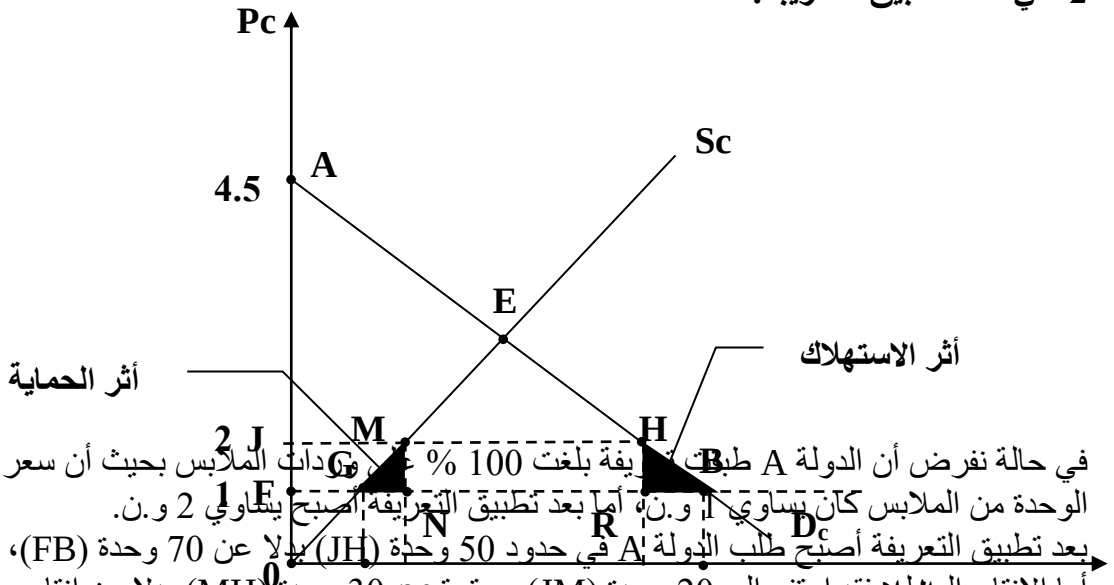

في حالة نفرض أن الدولة A طبقت ضريبة بلغت 100 % على واردات الملابس بحيث أن سعر الوحدة من الملابس كان يساوي 1 و.ن، أما بعد تطبيق التعريفة أصبح يساوي 2 و.ن.
بعد تطبيق التعريفة أصبح طلب الدولة A في حدود 50 وحدة (JH) بدلا عن 70 وحدة (FB)، أما الانتاج المحلي فقد ارتفع إلى 20 وحدة (JM)، و تستورد 30 وحدة (MH) بدلا من انتاج 10وحدة و استيراد 60 وحدة.
فإن الأثر الاستهلاكي يساوي (BR) 20 وحدة ، و أثر الحماية يساوي (GN) + 10 وحدة، و تنخفض الواردات بالمقدار (GN+BR) 30 وحدة و تجمع الحكومة ايراد قدره 30 و.ن (NMHR)، ويكون فائض المستهلك (الذي تعبر عنه المساحة التي أسفل منحنى الطلب و أعلى السعر الجاري للسلعة 122.50 و.ن مساحة المثلث ABF ، في ظل التجارة الحرة و 62.50 و.ن مساحة المثلث AHJ مع التعريفة الجمركية، ومن التخفيض في فائض المستهلك الذي يبلغ 60 و.ن مساحة FJHB = 62.50-122.50) تجمع الحكومة إيراداً من التعريفة الجمركية قدره (NMHR)و يعاد توزيع المقدار (FJMG)15و.ن على المنتجين على شكل ريع و الباقي (GMN+BHR) 15و.ن يمثل تكلفة الحماية للاقتصاد الوطني.

ثالثاً: آثار الضريبة على الاستيراد على التنمية الاقتصادية .

1- معدل الحماية الفعالة:

حتى الآن كنا ناقش الضريبة على الاستيراد أو التعريفة الجمركية **الاسمية** ، وع ندما تستخدم صناعة محلية منافسة للواردات مدخلات مستوردة خاضعة لمعدل تعريفة اسمي مختلف عن ذلك المفروض على السلعة النهائية ، فإن معدل التعريفة الاسمي يختلف عن معدل الحماية الفعال، و

الأخير يقيس المعدل الفعلي للحماية الذي يقدمه فعلا معدل التعريفة الاسمي للصناعة المنافسة للواردات ، و يقاس معدل الحماية الفعال بالصيغة الآتية:

$$f = \frac{t - ar}{1 - a}$$

f : معدل الحماية الفعال.
t : معدل التعريفة الجمركية الاسمي على السلعة النهائية .
a: نسبة قيمة المدخلات المستورد إلى قيمة السلعة النهائية.
r: معدل التعريفة الجمركية الاسمي على المدخلات المستورد.
تقوم نظرية الحماية الفعالة على أن الصناعات التي تعطي معدلاً أعلى للحماية الفعالة سوف تتوسع أو تتوسع أكثر من الصناعات التي تعطي معدلاً أقل للحماية الفعالة بصرف النظر عن مستوى معدل التعريفة الجمركية .
f =0 يعني أن الصناعة المحلية المنافسة للواردات لا تقدم إليها أي حماية على الاطلاق رغم أن r =0 .
f > 0 يعني أن الصناعة المحلية المنافسة للواردات ليست فقط غير ممتعة بالحماية فعالة، بل أنها تحارب ، و t < ar.
f < 0 يعني أن الصناعة المحلية المنافسة للواردات تتمتع بحماية فعالة، و t > ar.

2- حجج أنصار الحماية:
تحبذ الضريبة على الاستيراد (التعريفة الجمركية) لما يلي:
1- حماية العمل المحلي ضد العمل الاجنبي الرخيص.
2- جعل تكلفة السلع المستوردة مساوية لتكلفة السلع المنتجة محلياً (التعريفة العلمية) ، حتى يكون من الممكن للمنتجين المحليين مواجهة المنافسة الأجنبية.
3- تخفيض البطالة المحلية (بالانتاج في الداخل لبعض السلع التي كانت تستورد في السابق).
4- معالجة عجز ميزان المدفوعات للقطر (أي إزالة فائض مصروفات القطر في الخارج على إيراداته الأجنبية).
5- تحسين شروط التجارة و الرفاهية للقطر.
6- حماية المنتجين المحليين من " الاغراق " (الاغراق يشير إلى بيع السلعة في السوق الاجنبية بأدنى من " القيمة العادلة " أو أدنى من السعر المحلي).
7- السماح بإقامة الصناعات المحلية و نموها حتى تصبح على كفاءة (حجة حماية الصناعة الناشئة).
8- حماية الصناعات الهامة للدفاع القومي.

الخاتمة :
تلعب الضريبة على الاستيراد (التعريفة الجمركية) دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية ، فهي تهدف إلى حماية مصالح الصناعات المحلية أمام الواردات ، و معالجة معضلة البطالة و تجنب ما يسمى بتصدير البطالة في حالة حرية التجارة هذا من جهة، من جهة أخرى قد يكون الغرض من الحماية إغراء رؤوس الاموال الاجنبية بالدخول الى الاسواق المحلية بقصد الاستثمار المباشر و تجنباً لعبء الرسوم الجمركية المفروضة .
مع التغيرات الدولية الراهنة نتيجة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ،و الاتفاقات الاقليمية مثل الشراكة مع الاتحاد الاوربي، تراجع دور الضريبة على الاستيراد (التعريفة الجمركية) ، مقابل سياسات تجارية أخرى كنظام الحصص ، و إدخال معايير في عمليات الاستيراد تركز على

قواعد المنشأ و معايير الثلوث و محافظة على البيئة ، و مواصفات الامن و السلامة، و معايير الجودة .

المراجع :

1- دومينيك سلفادور، " الاقتصاد الدولي "، دار و تاريخ النشرغير محدد .
2- زينب عوض الله ،" العلاقات الاقتصادية الدولية "، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، تاريخ النشرغير محدد.
3- الدجيلي و الفرجاني،" الاقتصاد الكلي "، منشورات ELGA ، فاليتا، مالطا، 2001.
4- حسام علي داود و آخرون،" إقتصاديات التجارة الخارجية "، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان ، الاردن،2002 .
5- زايري بلقاسم،" إقتصاديات التجارة الدولية "، دار الاديب للنشر و التوزيع، وهران، الجزائر، 2004.
6- Colette Neme, « Economie Internationale – Fondements et Politiques » ,LITEC économie, Paris,France.